فيما تسعى الحكومة لإقرار عقود الجولة الرابعة

الطاقة البرلمانية:قانون النفط والغاز ضرورة ملحة لوضع السياسة النفطية في مسارها

بغداد /المدى

أكدت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد ان هناك حاجة ملحة لإصدار قانون ينظم عمل القطاع النفطي ويضع السياسية النفطية في مسارها الصحيح لاسيما النسخة المعدلة من قبل الحكومة.

وقالت السعد بحسب (الفرات نيوز)ان" العراق من المؤسسين لمنظمة أوبك وفيه ثروات طبيعية هائلة، ولابد من وجود قانون خاص للاستفادة منها وتطويرها بما يخدم مصالح ابناء الشعب لاسيما انه يمر بأزمة أمنية خانقة انعكست بشكل كبير على الاداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي".

وطالبت ان" تتم مواصلة مناقشة وتنضيج مضمون القانون بشكل مهني وشفاف، مشيرة الى ضرورة دعوة نخبة من الخبراء العراقيين للمساهمة في مراجعته من النواحي الفنية والمهنية والقانونية".

ودعت السعد الكتل السياسية الى" تكثيف الجهود لاقرار هذا القانون والتوافق عليه بعد تقديم التنازلات الكافية من خلال الحوار الهادئ والبناء،خاصة وان النسخة المعدلة التي ارسلت من قبل الحكومة الى مجلس النواب ضمنت حقوق جميع مكونات الشعب في هذه الثروة".

في الوقت نفسه أعلنت وزارة النفط عن إرسال عقود الرقع الاستكشافية الرابعة لمجلس الوزراء لإقرارها، فيما أشارت إلى أن العقد سيكون نافذا بعد المصادقة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة أرسلت الأسبوع الماضي العقود الخاصة بالرقع الاستكشافية ضمن جولة التراخيص الرابعة، بعد توقيعها بشكل أولي، إلى مجلس الوزراء لمراجعتها والمصادقة عليها"، مبينا أن "الوزارة ستحدد الموعد النهائي لتوقيع العقد بشكل نهائي مع الشركات الفائزة، بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها".

وأضاف جهاد أن "مصادقة العقود من قبل مجلس الوزراء يعتبر نافذا للشركات التي بإمكانها أن تباشر عملها في هذه الرقع الاستكشافية"، مؤكدا أن "جلسة مجلس الوزراء القادمة سيتم فيها دراسة ومراجعة هذه العقود لتتم المصادقة عليها بشكل نهائي".

وكانت وزارة النفط قد وقعت، منتصف شهر تموز الماضي، عقودا أولية لتأهيل الرقع الاستكشافية ٨ و٩ و١٠ و١٢ مع شركات نفطية عالمية فازت ضمن جولة التراخيص النفطية الرابعة.

وبدأت بمقر وزارة النفط العراقية في العاصمة بغداد، ٣٠ أيار الماضي، جولة التراخيص الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من البلاد، فيما أكد وزير النفط عبد الكريم لعيبي أن الجولة تتضمن سبعة حقول غازية وخمسة نفطية.

في غضون ذلك نوه الخبير النفطي عمرو هشام، بوجود تحديات التي تواجه القطاع النفطي العراقي، أبرزها قلة الخزانات النفطية وخطوط النقل التصديرية التي جعلت الطاقتين الإنتاجية والتصديرية محدودة، مؤكداً، أن زيادتهما يحتاج لبنى تحتية متكاملة.

وقال هشام بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن خطة زيادة إنتاج النفط الخام العراقي ليس عبارة عن عملية حفر أبار نفطية واستخراج، وإنما تحتاج الى خطط مدروسة لإيجاد مستودعات نفطية كبيرة وخطوط نقل ومنافذ تصديرية متعددة، لأن المنفذين الشمالي والجنوبي لا يستوعبان كميات إضافية من النفط تصدر عبرهما.

وأضاف: هناك تحديات كبيرة تواجه القطاع النفطي جعلت الطاقتين الإنتاجية والتصديرية محدودة منها داخلية كتدهور البنى التحتية الخاصة وعدم تحديث بعض الأنابيب النفطية المتآكلة والحقول النفطية القديم، ما أدى الى عجز وزارة النفط من تطبيق خطتها السنوية لهذا العام بشكل كامل لزيادة انتاج وتصدير النفط.

وأشار الى: أن التحديات الخارجية التي تواجه القطاع النفطي العراقي هي تذبذب أسعار النفط العالمية والمشاكل السياسية والتهديدات الدولية والازمة الاقتصادية الدولية، وكلها امور ادت الى وجود تقلبات باسعار النفط العالمي وقلة الطلب على شرائه

البصرة تنشئ فتحة ملاحية في أبي فلوس

البصرة /المدى

كشف مجلس محافظة البصرة عن موافقته على انشاء فتحة ملاحية في منطقة أبي فلوس للحد من ارتفاع اللسان الملحي في مياه شط العرب، فيما دعت الموارد المائية في البصرة الحكومة الاتحادية الى الزام الدول المتشاطئة باحترام المواثيق الدولية.

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني لـ"شفق نيوز" ان "مجلس محافظة البصرة وافق على انشاء فتحة ملاحية في منطقة ابي فلوس للحد من ارتفاع اللسان الملحي في مياه شط العرب".

واوضح ان "المشروع سيحد من شح المياه وصد ارتفاع اللسان الملحي والتخلص من تأثيرات المياه المالحة على المواطنين والاراضي الزراعية".

وبين ان "مجلس المحافظة سيرصد الأموال اللازمة لإنشاء هذا المشروع الذي سيكون له تأثير كبير على النهوض بواقع الزراعة في البصرة".

ولفت الى ان "المجلس وجد وبعد اجتماعات متتالية مع المتخصصين في الموارد المائية ان منطقة ابي فلوس هي الموقع المثالي لاقامة هذا المشروع".

من جانبه قال مدير عام دائرة الموارد المائية في محافظة البصرة المهندس علاء الدين نجم الطاهر لـ"شفق نيوز" ان "المخططات الخاصة بإنشاء السد والفتحة الملاحية في هذا الموقع تم تقديمها ضمن مجموعة من الخيارات التي تساهم في القضاء على ظاهرة ارتفاع نسب الملوحة والحفاظ على كميات المياه والحيلولة دون هدر المزيد من المياه".

واضاف ان "الوضع الحالي لمياه شط العرب ادى الى تعرض الاهالي والاحياء المائية الى مأساة حقيقية".

وشدد على ان "بناء السد والفتحة الملاحية هو جزء من الحل".

ودعا "الحكومة الاتحادية الى عقد الاتفاقيات لضمان حصة العراق من المياه في معاهدة تلزم الاطراف المتشاطئة ببنودها وكذلك الى الزام المحافظات التي يمر بها نهرا دجلة والفرات بالالتزام بالحصص المقررة من قبل الوزارة لكي لا تظلم البصرة الواقعة في نهاية مجرى النهرين".

يذكر ان محافظة البصرة تتعرض في فصل الصيف الى ارتفاع مناسيب الملوحة في مياه شط العرب وشحة خانقة في الحصول على المياه الصالحة للشرب الامر الذي دعا حكومتها المحلية قبل عامين من الآن الى اعلان المحافظة منطقة منكوبة فيما تعرضت الاحياء المائية والزراعة في اغلب مناطق المحافظة الى كارثة حقيقية تمثلت بنفوق الثروة السمكية وتحول عشرات المزارع والبساتين الى صحارى جرداء.

مقترح تأسيس هيئة خاصة تعنى بالقطاع الصناعي

بغداد /المدى

اقترح رئيس الاتحاد الدولي لرجال أعمال العراق حميد العقابي، تأسيس هيئة اقتصادية مستقلة تتبنى الإصلاح الاقتصادي في البلد من خلال احياء الصناعات المحلية وتطويرها للنهوض بالقطاع الصناعي الخاص.

وقال العقابي في تصريحات صحفية إن الاقتصاد الوطني يحتاج الى حزمة من الإصلاحات تبدأ من القطاع الصناعي الذي يعد أساس التنمية الاقتصادية في البلد لأنه يحقق واردات مالية كبيرة ويطرح منتجات محلية منافسة للأجنبية.

وأضاف: يجب تشكيل هيئة اقتصادية مستقلة من الصناعيين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من أصحاب الخبرة ومن العاملين في المنظمات المهنية الاقتصادية، هدفها النهوض بالقطاع الصناعي الخاص وتوفير كل ما يحتاجه من دعم مالي والمساعدة والمشورة في سبيل أن تتعافى الصناعة المحلية وتعود الى سابق عهدها. وأشار الى: أن القطاعات الاقتصادية العراقية تحتاج الى الدعم الكامل لإعادة هيكلتها وبناها التحتية التي هدمت على مدى الـ(٢٠) سنة الماضية نتيجة الحروب والحصار الذي مر على العراق، ما جعل البلد بلدا مستهلكا غير منتج معتمدا على اقتصاد ريعي نفطي.

البنك المركزي يبيع المسكوكات الذهبية إلى الجمهور قريباً

بغداد /المدى

أعلن البنك المركزي عزمه بيع المسكوكات الذهبية واشياء ذات قيمة عالية قريباً الى الجمهور اضافة الى بيع الدولار في مزاد علني.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب/نينا/:" ان البنك بصدد دراسة الجدوى الاقتصادية لبيع المسكوكات الذهبية والنقدية وعملات اجنبية اخرى الى جانب حوالات الخزينة للجمهور في وقت قريب".

وبين:" ان هذا الاجراء كان معمولاً به سابقا في ثمانينات القرن الماضي، الا ان ظروف الحصار في التسعينات جعلت المواطنين يركزون على شراء الدولار لسهولة تصريفه في الاسواق".

واضاف:" ان حوالات الخزينة لا يتداولها الجمهور لاقتصار تداولها حالياً على البنوك والمصارف الاهلية"، موضحاً ان حوالات الخزينة قصيرة الاجل تنتهي بنهاية العام وهي تأتي لتمويل عجز وقتي في حين ان سندات البنك المركزي تكون طويلة الاجل وتستمر على مدى سنوات.

وبين ان سندات البنك وحوالات الخزينة تباع في مزاد اسبوعي يعقده البنك المركزي لهذا الغرض.

التجارة ترفض توقيع أي اتفاقية مع إيران إلا إذا حلت مشكلة نهر الوند

بغداد /المدى

أعلن وزير التجارة خير الله بابكر أن الاجتماع الذي عقد بين وزارتي التجارة العراقية والإيرانية، كان من المقرر أن يتم فيه توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين عقب انتهاء الاجتماع.

وقال بيان لمكتب الاتحاد الوطني الكردستاني نقلته وكالة كل العراق [أين] عن بابكر قوله أنه " امتنع عن توقيع تلك الاتفاقية، لأن الطرف الايراني امتنع عن حل مشكلة نهر الوند في قضاء خانقين والأنهر الأخرى".

وأضاف بابكر أنه " تم إخطار وزير التجارة الايرانية وجميع الأطراف الأخرى، بأنه لا يمكن أن تبقى المدن والبلدات محرومة من المياه بسبب إغلاق تلك الأنهر، في وقت نوقع اتفاقية تجارية مع ايران، مضيفاً "نحن مستعدون لتوقيع هذه الاتفاقية بمجرد اطلاق مياه هذه الأنهر."

ويواجه نهر الوند الذي يمر بقضاء خانقين مخاطر من الجفاف التام بسبب قطع مياه النهر الذي ينبع من الأراضي الايرانية ويصب داخل العراق من جهته الشرقية وتحديدا في ديالى.

ويحمل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع اروائية وزراعية عليها.

الى ذلك أشاد عضو اللجنة الاقتصادية النائب عن /التحالف الوطني/عامر الفايز، بامتناع وزير التجارة خير الله بابكر عن توقيع اتفاقية تجارية مع ايران، واتخاذها كورقة تجارية ضاغطة على إيران لإطلاق نهر الوند.

وقال الفايز إن العراق يمتلك منافذ عديدة وبديلة للتجارة مع ايران وامتناعه عن توقيع الاتفاقية التجارية مع ايران سوف لن يضر الجانب العراقي بقدر ما ستتضرر ايران التي تعتمد كثيراً على العراق في تصريف منتجاتها.

وأضاف: أن استخدام التجارية كورقة مساومة مع الجانب الإيراني سيلحق كارثة في الاقتصاد الإيراني، وسيجعل ايران توافق على إطلاق مياه نهر الوند ونهر الكارون في جنوب العراق.

وأوضح: أن ايران دولة جارة، لكنها ستؤذي العراق في حال استمرار قطع مياه نهر الوند، لذلك فالعراق اتخذ اسلوباً غير متوقع سيلحق أضرارا باقتصاد ايران.

يذكر أن الاجتماع الأخير الذي عقد بين وزارتي التجارة العراقية والإيرانية، كان مخصص لتوقيع اتفاقية تجارية بين البلدين، لكن وزير التجارة العراقي خير الله بابكر امتنع عن توقيع الاتفاقية لان الطرف الإيراني امتنع عن حل مشكلة نهر الوند.

برلماني: التصويت على البصرة العاصمة الاقتصادية بعد عيد الفطر

بغداد /المدى

نفى عضو اللجنة المالية في مجلس النواب فالح الساري، تأجيل مناقشة وإقرار قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية الى اشعار اخر، مؤكداً ان مشروع القانون مثبت ضمن جدول اعمال مجلس النواب لمناقشته القراءة الثانية والتصويت عليه بعد عيد الفطر مباشرة.

وقال الساري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): ان البصرة على اتم الاستعداد والجاهزية بان تكون عاصمة العراق الاقتصادية نظراً لما تتمتع به من موارد طبيعية هائلة والمصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني، على غرار التصريحات التي تدلى من قبل المعارضين للمشروع بان البصرة غير جاهزة وتحتاج الى بنى تحتية متكاملة.

واوضح: ان توفير البنى التحتية مرتبط بتشريع القانون لأنه سيتيح انشاء هيئات اقتصادية وبرامج وخطط واسعة توضع من قبل مجلس المحافظة وبالتالي ستستطيع ان تنهض بواقعها الخدمي والعمراني، مؤكداً ان البصرة تستحق ان تكون عاصمة اقتصادية لما تمتلكه من ثروات طبيعية ومؤهلات علمية وموقع جغرافي وامتداد تاريخي عميق تؤهلها بان تكون عاصمة ولا يمكن لأي جهة او شخص ان يقف معارضاً ضد هذا المشروع.

واشار الى: ان القانون لم يتم تأجيل اقراره وسيتم مناقشته في القراءة الثانية والتصويت عليه بعد عيد الفطر ضمن منهج جدول اعمال مجلس النواب، ولكن هناك دعوات لعدم اقرار هذا القانون من بعض النواب بحجة انها غير مستعدة وتحتاج الى تشريع قوانين وبنى تحتية كاملة.

وكانت انباء اشارت الى تأجيل التصويت على مشروع قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية الى إشعار اخر بسبب عدم توفر البنى التحتية المتكاملة وعدم وجود قوانين داعمة تؤهل البصرة بان تكون عاصمة العراق الاقتصادية.

الصناعة تبحث مع السفير الروماني التعاون الاقتصادي

بغداد /المدى

التقى وزير الصناعة والمعادن احمد ناصر الكربولي السفير الروماني لدى العراق لاكوب برادا في مقر الوزارة، وبحث الطرفان سبل التعاون المشترك بين العراق ورومانيا في المجال الاقتصادي.

وذكر بيان انه " جرى خلال اللقاء توجيه دعوة الى الوزير من الحكومة الرومانية للحضور الى رومانيا لمناقشة وبحث اطُر التعاون المشترك بين البلدين حيث بين الجانب الروماني ان لديه الكثير من العروض في مجال الصناعات الاستخراجية والمسح الجيولوجي وامكانية تدريب وتطوير العاملين لاضافة خبرة لهم في هذا المجال فضلاً عن ايجاد الشراكة بين الشركة العامة لصناعة السيارات في الاسكندرية والشركات الرومانية لاجل تصنيع باصات كبيرة الحجم او ذات الطابقين لقطاعات وزارة النقل".

وتابع البيان ان " الوزير اكد على ان السوق العراقية هي سوق واعدة وان لدى العراق الامكانيات والموارد الاقتصادية المتعددة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتطويره بالتعاون مع الدول الصديقة والاستفادة من خبراتها وتجاربها "، مشيراً الى " وجود هيئة للاستثمار تعنى بشؤون الاستثمار يمكن التعاون معها لتوفير وتسهيل كافة المتطلبات وانجاح جميع اوجه التعاون المشترك بين البلدين.

المعارض تحث الشركات السيريلانكية على المشاركة في معرض بغداد الدولي

بغداد /المدى

حثت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية الشركات السيريلانكية على المشاركة في دورة معرض بغداد الدولي التاسعة والثلاثين و تنظيم معارض تخصصية داخل العراق.

ونقل بيان لوزارة التجارة عن صادق حسين سلطان مدير الشركة، قوله خلال لقائه السفير السريلانكي في بغداد:" ان مشاركة سريلانكا تعد فرصة لوجود شركاتها في العراق و دخول السوق العراقية والبحث عن فرص الاستثمار".

واكد سلطان: " ان الشركة العامة للمعارض ستقوم بتقديم كافة التسهيلات لإنجاح مشاركتها في الدورة ٣٩ لهذا العام "، معربا عن أمله بان تكون المشاركة بمستوى حجم العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين من حيث الكم والنوع.

من جانبه ابدى السفير السريلانكي رغبة بلاده بالمشاركة في دورة معرض بغداد الدولي المقبلة.

وقال ان لدى بلاده اسباباً مقنعة للمشاركة بعد افتتاح السفارة في بغداد حديثا لإعطاء مجال للتواصل والاشتراك في فعاليات المعرض المختلفة، مشيرا الى ان اكثر من ٢٠ شركة ابدت رغبتها بالمشاركة،و تجري حاليا اجراءات منحها الموافقة للمشاركة الرسمية في المعرض.

واعلن ان وزير التجارة السريلانكي سيقوم بزيارة الى بغداد قريبا.

الحكومة تجدد دعوتها الشركات الاندونيسية للاستثمار

بغداد /المدى

جددت الحكومة دعوتها للشركات الاندونيسية إلى الاستثمار في السوق العراقي وخاصة بما يخص صناعة الأسمدة الفوسفاتية، مؤكدة استعداد العراق لتزويد اندونيسيا بالنفط الخام.

وذكر نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أن " الشهرستاني استقبل نائب وزير الدفاع الاندونيسي شفري شمس الدين بحضور السفير الاندونيسي لدى العراق سفزين نور الدين وبحث معه سبل تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات".

وتابع أن" الجانبين بحثا سبل تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف الصعد خصوصا في مجال تدريب القوات العراقية والتجهيزات العسكرية والطاقة".

واشار البيان الى أن"نائب رئيس الوزراء ابدى رغبة العراق في تعزيز سبل التعاون مع اندونيسيا في مجال السياحة المشتركة خصوصا الدينية.